النساء المعيلات في العراق... مشكلة تنتظر الحل

COMITE INTERNATIONAL GENEVE
ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر – بعثة العراق

النساء المعيلات في العراق...
مشكلة تنتظر الحل

في بعض الليالي لا يعرفن طعماً للنوم إلاَّ بعد أن يجهدهنَّ البكاء، بينما في ليال أخرى تطاردهنَّ الكوابيس. لذا، يلجأن إلى الدعاء من أجل راحة البال. هنّ الأرامل والنساء اللواتي أضحى أزواجهن في عداد المفقودين أو من المحتجزين، ووجدن أنفسهن بين ليلة وضحاها مسؤولات عن تأمين لقمة عيش أولادهنَّ، وضمان مواصلة تعليمهم.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، عانى العراق من النزاعات المسلحة والعنف الطائفي، مما أدى الى سقوط مئات الآلاف من الضحايا. ووجدت الأرامل أنهنَّ فجأة مسؤولات عن إعالة أسرهنَّ.

وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية، تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من مليون امرأة معيلة في العراق.

©ICRC

تعتبر النساء المعيلات من الفئات الأكثر ضعفاً في بلد لا يزال العنف فيه منتشراً على نطاق واسع. وعلى الرغم من أنَّ المجتمع العراقي أصبح أكثر ميلاً لتقبُّل عمل هؤلاء النسوة واستقلالهنَّ، فإن التغير بطيء للغاية وفرص العمل نادرة. وقبل أن تتمكن المرأة من التكيّف مع دورها الجديد كمعيل للأسرة، يكون أبناؤها قد غرقوا في براثن الفقر المدقع.

وعلى هذا الأساس، فإن الأسر التي تعيلها النساء في أمسِّ الحاجة إلى الدعم من المجتمع، ومن المنظمات الإنسانية، ومن الحكومة العراقية في

وفي مثل هذا المجتمع الذكوري، لا يعمل سوى عدد قليل جداً من النساء خارج المنزل. لذا، ففي اللحظة التي تفقد فيها المرأة معيلها ، تتلقب حياتها رأساً على عقب.

وبعد فقدان أزواجهنّ، تجد النساء أنفسهن في كثير من الأحيان مرغمات على الفرار إلى مكان آمن، بعيداً عن المعارف والجيران. وعادة ما يلجأنّ إلى عائلاتهنَّ، لكنهن يصبحن عبئاً عليهم في ظل الصعوبات الاقتصادية التي يعانون منها.

وحين تجد النساء أنفسهن وحيدات وبلا دخل، يتوجب عليهن إيجاد وسيلة لمواجهة المصاعب الهائلة التي طرأت من دون سابق إنذار، فقد أضحين مجبرات على تولي المسؤوليات الموكلة تقليدياً إلى الرجل، والسعي لتغطية نفقات الأسرة. لكن الفشل يكون حليف هذه المهمة في غالب الأحيان.

المقام الأول، حيث يتوجب توفير راتب الرعاية الاجتماعية لكل الأسر المحتاجة والمستحقة لهذا الراتب في محافظات العراق كافة.

أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عام ٢٠٠٨ سلسلة من البرامج لغرض المساعدة في تلبية بعض احتياجات الأسر التي تعيلها النساء، مثل توزيع مواد الإغاثة، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وتقديم الدعم إلى النساء الساعيات للتسجيل لدى دائرة الرعاية الاجتماعية.

وفي إطار تقييم اللجنة الدولية المتواصل للاحتياجات الإنسانية، أجرى مندوبوها (١١٩) مقابلة متعمقة مع نساء معيلات في العراق خلال النصف الأخير من عام ٢٠١٠.

وفي حين كشفت نتائج الاستبيان عن واقع أليم، فقد ألقت بصيصاً من الأمل، وأظهرت الحاجة الملحَّة لاتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة هؤلاء النسوة وأطفالهن من أجل منحهم فرصة لمستقبل أفضل.

منهج البحث:

أُجري هذا الاستبيان خلال الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث شمل خمس محافظات عراقية تأثرت بشكل مباشر بالنزاع المسلح (شمال نينوى، ومدينة كركوك، وشمال ديالى، وشمال بغداد، والأنبار). وعقد مندوبو اللجنة الدولية المحليون والأجانب مقابلات شخصية مع ١١٩ من النساء المعيلات الأكثر احتياجاً، وأجريت أغلب تلك المقابلات في منازل هؤلاء النسوة. شكلت الأرامل الغالبية العظمى (٩٢ ٪) من النساء اللاتي تمت مقابلتهنَّ، بالإضافة إلى عدد من زوجات المحتجزين والمفقودين، والمطلقات. كذلك أُجريت مقابلات مع بعض مسؤولي البلديات، ومخاتير القرى، ورجال الدين، والمنظمات غير الحكومية المحلية للتعرف على وجهة نظرهم بشأن النساء المعيلات. ولغرض حماية خصوصية المشاركين، تمّ تغيير أسمائهم في هذا التقرير.

التأقلم مع فقدان الزوج

قتل عشرات الآلاف من المدنيين في النزاعات المسلحة وغيرها من أعمال العنف التي شهدها العراق. ومن بين الأرامل اللواتي شملتهن الدراسة، فقدت ٦٥ ٪ منهنّ أزواجهن في النزاع المسلح، في حين توفي ٣٥ ٪ منهم بسبب المرض أو الحوادث. وغالباً ما يتوجب على المرأة التي فقدت زوجها في ظروف عنيفة تضميد الجروح النفسية العميقة التي يخلفها هذا الحدث، لكنها تظل في كثير من الأحيان تدور في حلقة مفرغة من الحزن. وقد نجد بين هؤلاء امرأة شاهدت بأم عينها زوجها يُنحر كالخروف.

قالت «هبة» (٣٠ عاماً)، التي قُطع رأس زوجها أمام منزلهما في عام ٢٠٠٦: «لولا أولادي لدعوت الله في كل يوم أن يقبض روحي ويخلصني من هذه الحياة الشنيعة»

قالت «نور» (٣٦ عاما)، من الفلوجة، فقدت زوجها خلال موجة العنف الطائفي في عام ٢٠٠٧: «لقد انطفأ نور قلبي بعد أن فقدت زوجي، وامتلأ فؤادي سواداً كالليل البهيم.»

لا تستطيع بعض النساء تجاوز محنة فقدان الزوج، فالأوضاع الجديدة والصعبة التي أصبح عليهنَّ مواجهتها، إضافة إلى الشعور باليأس، أكثر مما يمكنهنّ تحمُّله. ومن جهة أخرى، تعاني كل النساء المعيلات من ضغوط هائلة ويملأهن شعورٌ بالألم الشديد والغضب، والحزن العميق.

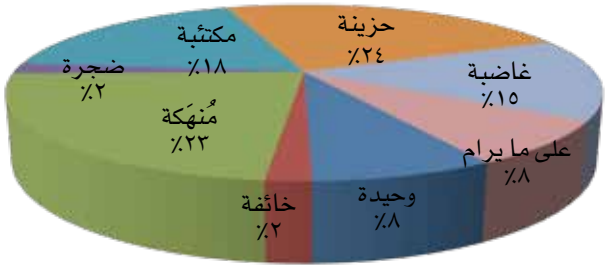

شكل (١): سلامة النساء المعيلات ومشكلاتهنَّ النفسية

قالت «مروة» (٤٢ عاما)، التي فقدت زوجها وابنها في انفجار سيارة مفخخة في الرمادي في عام ٢٠٠٧: «أشعر بالرغبة في البكاء لأن الحزن يغمرني، ثمَّ أبكي حتى تنفد دموعي. بعدها أشعر بالتعب، ثم تستسلم عيناي للنوم بسهولة».

الافتقار إلى المهارات

يعتمد حوالي (٩٦٪) من النساء المعيلات، في مرحلة ما، على الأقرباء وشبكة المعارف من أجل الحصول على مساعدة. كما أنَّ محدودية التعليم والافتقار إلى الخبرات المهنية، إلى جانب ندرة فرص العمل، تجعل من الصعب عليهنّ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

حوالي نصف النساء اللواتي شملهن الاستبيان، (٤٦٪)، لم يتلقين سوى الحد الأدنى من التعليم، في حين ٩٪ منهن فقط، لا سيما اللواتي تلقين تدريباً ليصبحن معلمات، يحملن مؤهلات أعلى من الشهادة الابتدائية. وبنحو عام، فإنَّ هؤلاء النسوة لم يكنّ ينظرن إلى التعليم على أنه أولوية بالنسبة لهنّ عندما كنَّ فتيات صغيرات، خاصة في المناطق الريفية. بينما بلغت نسبة الأمِّيات من بين النساء اللاتي شملهن الاستبيان حوالي ٤٥ ٪.

تزوج أغلب مَنْ شملهن الاستبيان قبل سن العشرين

ومكثن في المنزل بعد الزواج. لذا، فإنّ هؤلاء النسوة لم يكتسبن أية مهارات مهنية. وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة المرأة في المجتمع العراقي التقليدي تقدَّر وفقاً لحُسْن أدائها للأعمال المنزلية، وليس الوظيفة المدرَّة للدخل خارج المنزل، كما يُناط بها دور الأم وإدارة المنزل. وحتى النساء، اللاتي تمت مقابلتهن وكان لديهن بعض الخبرات المهنية، توقفن عن العمل بعد الزواج.

الحياة المستقلة

على الرغم من أنه وفقا للتقاليد العراقية، تعود المرأة التي فقدت زوجها للإقامة في دار أبيها أو لدى عائلة زوجها، لا يفعل ذلك سوى ربع الأرامل اليوم. فمن بين النساء اللواتي شملهن الاستبيان، عاد ١٣٪ فقط منهن للعيش مع آبائهنّ، في حين بقي ١٣٪ مع عائلة الزوج. وأعربت كل هؤلاء النسوة عن الشعور بأنهن أصبحن يشكلن عبئاً، وعن أملهنَّ في حياة مستقلة.

تسببت النزاعات المسلحة العديدة التي مرَّ بها العراق في إنهاك المجتمع من الناحية الاقتصادية، لدرجة أنه لم يعد بمقدور الأقارب تحمُّل أعباء إضافية لمساعدة النساء اللواتي أجبرتهن الظروف على تحمُّل مسؤولية إعالة أسرهنّ. ووجد العديد من هؤلاء النسوة أن أقاربهنَّ، إن كانوا لا يزالون أحياء، يعانون من الفقر المدقع وليس لديهم ما يقدمونه لهنَّ.

تعتبر المخاوف الأمنية من بين الأسباب التي تفرض على النساء البحث عن أماكن أخرى للعيش، بخلاف منازل الآباء أو أقرباء الزوج. ويكشف الاستبيان عن أن (٤٣٪) من النساء اللواتي شملتهن الدراسة نزحن بسبب النزاع، ومعظمهن هجرن الديار بعد فقدان الزوج. واضطر بعض هؤلاء النساء إلى الانتقال مرتين أو ثلاث، ناهيك عن الصدمات النفسية التي تعرضن لها. وبينما تكافح هؤلاء النسوة من أجل التكيُّف مع أوضاعهن الحياتية الجديدة، لم يتمكن بعضهن من التسجيل للحصول على راتب الإعانة الحكومي أو تسجيل أبنائهنَّ في المدارس. ونظراً لحقيقة أنهنّ خسرن موارد المساعدة المألوفة من المعارف والأقارب، فإنَّ من بقي منهنَّ على مقربة من الأقارب تكيَّفن بشكل أفضل مع أوضاعهن الجديدة من الناحية النفسية.

وقالت «أمينة» (٣٩ عاماً) من فايده بشمال نينوى: «بعد أيام فقط من قتل زوجي، تلقيت تهديدات، وأُجبرت على ترك منزلي في الموصل. وفي نهاية المطاف، انتقلت أنا وبناتي الثلاث إلى منزل شقيق زوجي. نحن نقيم الآن في هذه الغرفة وهم يعاملوننا بلطف. لكنني أشعر أننا نمثل عبئاً أضاف على عاتق شقيق زوجي أربع أشخاص ليوفر لهم المأكل والمشرب. أنا لست مرتاحة، ولكن لا مكان آخر لنا نلجأ إليه. ما أريده هو منزل خاص بي، وفرصة لكسب لقمة العيش بمفردي. أنا لا أريد أن أعتمد على أقارب زوجي، فهم فقراء بالفعل.»

يعيش أكثر من (٧٠٪) من النساء اللواتي شملهن الاستبيان بشكل مستقل، على الرغم من قُرب عائلات أزواجهنّ. ويمتلك حوالي ثلث هؤلاء النسوة المنازل التي يعشن فيها، بينما الثلث الباقي منهنّ يستأجر. ويعكس هذا الوضع التغيُّر الحاصل في دور النساء بالعراق، حيث لم يعد يُنظر إلى المرأة التي تعيش بمفردها مع أطفالها على أنها تمثل تهديداً للقيم الاجتماعية.

وبالرغم من ذلك، فإنّ ما يقرب من نصف النساء المعيلات يعانين من شظف العيش، ولا يتوفر لديهن سوى مستلزمات الحياة الأساسية. وعادة ما يتبرع الأقارب والجيران لهنَّ ببعض الأدوات المنزلية. كذلك فإنَّ حوالي ثلث المساكن التي تقطنها هؤلاء النسوة تفتقر إلى الخصوصية أو الأثاث الضروري. وقد لجأ نحو (١٠٪) منهن إلى المكوث بصورة غير قانونية في مبان مهجورة، ويعشن في خوف دائم من الطرد.

قالت «مريم»، (٤٦ سنة)، وهي أرملة نازحة في ديالى: «هذا المبنى كان مدرسة، وأصبح الآن مكاناً يقيم فيه النازحون إقامة مؤقتة. أنا أعيش في هذه الغرفة مع أطفالي السبعة منذ عام ٢٠٠٨، واستلمت حتى الآن إنذارين بالإخلاء، لكن لا مكان آخر لنا نذهب إليه. باب الغرفة لا يُقفَل ولا يوجد زجاج بالنوافذ، لكن لحسن الحظ جيراننا طيبون. أنا لا أملك المال لإصلاح الباب ولا لتركيب نوافذ جديدة. وحتى لو كان لديَّ المال، لا أظن أنني سأصلحها، لأني لست أدري كم من الوقت سنبقى هنا.»

©ICRC

الشاي والخبز

الخبز والأرز والمعكرونة والخضروات الأساسية هي دعائم النظام الغذائي غير المتوازن للمرأة. وقد قام أحد خبراء التغذية بتحليل هذه النتائج وغيرها المتعلقة بالطعام في هذا الاستبيان. وذكر اثنان من كل ثلاث نساء (٦٦٪) التقت بهم اللجنة الدولية أنهن نادراً ما يشترين اللحوم لأنها مكلفة للغاية. كذلك فإن استهلاكهن من الزيت مرتفع، وهو ما يفسر جزئياً سبب كون متوسط السعرات الحرارية اليومية يبلغ ٢٦٥٧ سعراً، أي ما يزيد قليلاً عن مقدار السعرات الحرارية الموصى به يومياً، والبالغ ٢٤٠٠ سعراً. ويفتقر النظام الغذائي في المناطق الريفية إلى العديد من الفيتامينات والمعادن الموجودة في الخضراوات الطازجة.

في الوقت الذي تفوق أسعار الأطعمة في المدن مثيلاتها من المناطق الريفية بنسبة ٢٠ ٪، تجني النساء في المناطق الحضرية ضعف دخل نساء الريف وتتاح لهن فرص عمل أفضل. وعلى الرغم من أن مستوى المعيشة في المدن أعلى، غالباً ما تمتلك الأسر التي تعيلها النساء في المناطق الريفية بعض الماشية، كما تعتمد على دعم الجيران الراغبين في المساعدة.

كل النساء اللواتي التقت بهن اللجنة الدولية ويعشن في الريف ذكرن أنهن يتلقين دعماً مالياً من الأقارب. وعلى الرغم من أن نصف طعامهن يأتي من التبرعات، تنفق النساء المعيلات أكثر من ثلث مداخيلهنَّ على الطعام.

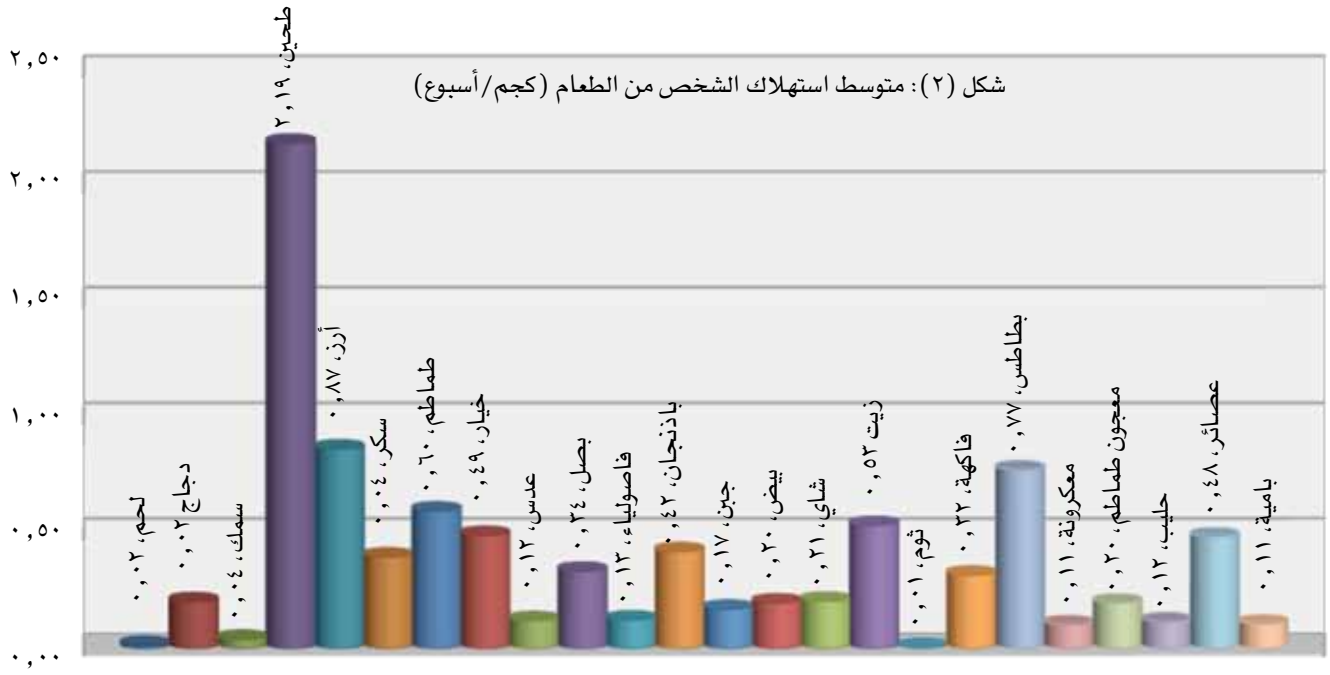

شكل (٢): متوسط استهلاك الشخص من الطعام (كجم/أسبوع)

العيش بموارد محدودة

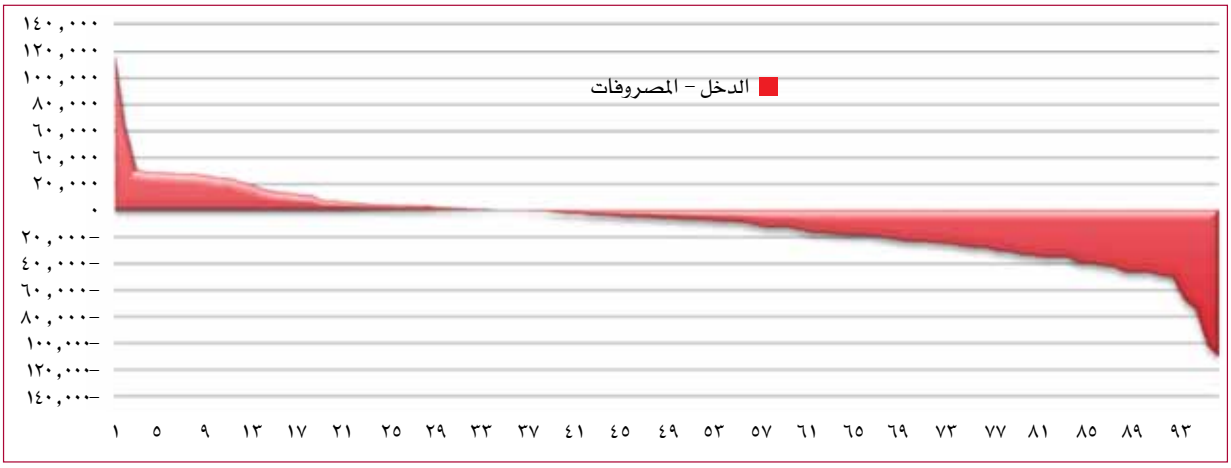

شكل (٣): إجمالي الدخل الشهري للنساء المعيلات مقابل المصروفات

على الرغم من عملهنَّ أو تلقيهنَّ للمساعدات، تكافح غالبية النساء المعيلات من أجل تغطية النفقات. كذلك اتضح أنَّ ما يقرب من (٧٠٪) من النساء اللواتي شملهن الاستبيان ينفقن أكثر مما يجنين، فيقترضن من الأقارب أو المحال التجارية المجاورة، وهو ما تسبب في تراكم الديون عليهنَّ بمقدار ٩٠٠ ألف دينار عراقي (حوالي ٧٧٠ دولاراً أميركياً) في المتوسط. وتستخدم هذه القروض لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل تكاليف الطعام، والسكن، والرعاية الصحية، والملابس.

يوضح الرسم البياني أعلاه الفجوة بين الدخل الشهري للنساء ومصاريفهن الشهرية، بالدينار العراقي. وقد تم ترتيبها تنازلياً، من اليسار إلى اليمين.

فقط أولئك اللواتي فوق مستوى «الصفر» (الخط الأفقي)، ويشكلن حوالي ٣٠٪ من النساء اللاتي تمّ مقابلتهن، يجنين أكثر مما ينفقن، مقابل ٧٠٪ ينفقن أكثر مما يجنين.

يعتبر متوسط الدَيْن البالغ ٩٠٠ ألف دينار عراقي رقماً كبيراً للغاية، بالقياس مع متوسط الدخل الشهري الذي يتراوح ما بين ٤٠ ألفاً و١٨٧ ألف دينار عراقي (ما بين ٣٤ و١٦٠ دولاراً أميركياً). ومن الواضح أنَّ المرأة لن تستطيع سداد هذا الدين، لأنها ببساطة لا تجني ما يكفي من المال.

في المناطق الريفية، لا يكون أمام المرأة في كثير من الأحيان أي خيار آخر سوى بيع القليل الذي تملكه. وفي بعض الحالات، فإنها لا تتمكن من إطعام الأبقار أو الأغنام، وبالتالي تضطر إلى بيعها، بل قد تلجأ حتى إلى بيع أثاث البيت، من أجل سدِّ رمق العيش.

أمَّا في المدن الكبيرة، فرؤية المتسولات في الطريق أصبحت أمراً مألوفاً، حتى إنك تجدهنَّ يتسولن من السيارات عند إشارات المرور. وعندما أُجريت مقابلات مع ثلاثة منهنَّ في إطار هذا الاستبيان، ذكرن أنهنَّ لجأن إلى التسول بعد فقدان أزواجهن.

الأطفال العاملون

الأرامل اللاتي أجريت معهنَّ مقابلات لديهن ستة أطفال في المتوسط. وفي حين تبقى البنات في المنزل للمساعدة في الأعمال المنزلية، يخرج الأولاد للعمل. وما ينذر بالخطر هو أنَّ عمل الأطفال أصبح الأكثر شيوعاً في الأسر التي تعيلها النساء. ففي ما يقرب من ٤٠ ٪ من الأسر التي شملها الاستبيان، هناك صبي واحد على الأقل تحت سن الـ١٦ يخرج للعمل، عادة في الأسواق أو المزارع. ولا يحصل الطفل العامل سوى على ثلث أجر العامل البالغ.

«إيمان جاسم» من ميسان، أمٌ لثمانية أطفال، اختفى زوجها قبل أربع سنوات. ترسل إيمان أولادها الثلاثة إلى السوق فيدفعون عربات اليدّ على أمل أن يجدوا عملاً في توصيل الخضراوات. وحتى عندما كان زوجها لا يزال في المنزل، كان الجيران يقدِّمون المساعدات إلى الأسرة. أمَّا الآن، فقد توقف عنهم كل عون تقريباً، باستثناء جارٍ واحدٍ يقدُّم إليهم الطعام مرة واحدة في الأسبوع.

قال «سجَّاد فاضل»، ابن «إيمان» البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً: «أساعد أسرتي بأن أعود إلى البيت حاملاً الطعام لوجبتيّ الغداء والعشاء. إننا نعيش هنا جميعاً وليس لدينا الكثير. نحن نعمل على عربة ندفعها بأيدينا، إنه عمل شاق ومُجهد. كل ما أسعى إليه هو أن أذهب إلى المدرسة. أريد فقط أن أتعلم.»

©ICRC

الادِّخار على حساب الصحة والتعليم

عندما يكون المال شحيحاً، تميل المرأة إلى الادِّخار على حساب التعليم والرعاية الصحية، فحوالي ٤٧٪ تقريباً من الأطفال في الأسر التي تعيلها النساء لا يقصدون المدارس. وصرَّحت بعض الأمهات أنهن لا يستطعن تحمُّل المصروفات المتعلقة بالمدارس، مثل تكاليف المواصلات والكتب، في حين ذكرت أخريات أنهنَّ يحتجن إلى الإيرادات المتواضعة التي يجنيها أولادهنَّ لإطعام الأسرة.

وفي المناطق الريفية، يحول ضيق ذات اليد والأعراف السائدة دون تعلُّم الفتيات. ففي كثير من الأحيان، لا يسمح الأقارب الذكور للفتيات بالالتحاق بالمدرسة لأنهم يرون أنه لا يجوز لامرأة في سن الزواج أن تخرج بمفردها. وهذا يؤدي عادة إلى بقاء المراهقات داخل المنزل كي يتعلمن من أمهاتهنَّ الأعمال المنزلية.

وعلى الرغم من أنَّ تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية معقولة، إلاَّ أنَّ الأدوية واستشارات الأطباء الإختصاصيين مكلفة للغاية. ويعاني ٣٨٪ من النساء اللواتي شملهن الاستبيان من أمراض مزمنة، مثل ارتفاع ضغط الدم وداء السكري أو حصوات الكلى، وليس بمقدورهنَّ تحمُّل تكاليف العلاج المناسب. ولا تستطيع غالبية المعيلات تحمّل تكاليف المواصلات إلى المستشفى، حتى وإن كُنَّ على بُعْد ثلاثين دقيقة منها. وإذا خضعت المرأة لعملية جراحية كبرى، يتعين عليها الاعتماد على المعارف والأقارب لسداد المصروفات.

المرأة العاملة

العمل هو آلية التكيُّف الأكثر استخداماً من قِبَل النساء المعيلات. ونصف النساء، اللواتي شملهن الاستبيان، كنَّ يعملن حينذاك، وقد بدأ معظمهنَّ العمل بعد وفاة الزوج أو اختفائه. ثلث هؤلاء النسوة أنشأن مشروعات صغيرة خاصة ، وزادت مدخولاتهنَّ عن النساء الأخريات بنسبة ٢٧٪، وهنَّ أكثر استقلالية وأقل احتمالاً لإرسال أطفالهن دون السن القانونية إلى العمل. من جهة أخرى، يمارس البعض منهنَّ أعمال الزراعة والخَبْز والخياطة والتنظيف.

بشكل عام، تتقاضى المرأة في العراق أقل بكثير من نظرائها الذكور. وفي سوق العمل الذي أنهكته الحرب، تقول النساء أنه يصعب عليهنَّ إيجاد وظيفة ملائمة. وتسعى معظم النساء إلى إنشاء مشاريع تجارية صغيرة يمكن أن تدار من المنزل لتسمح لهنَّ برعاية أطفالهنَّ وتجنُّب الخروج بمفردهنّ.

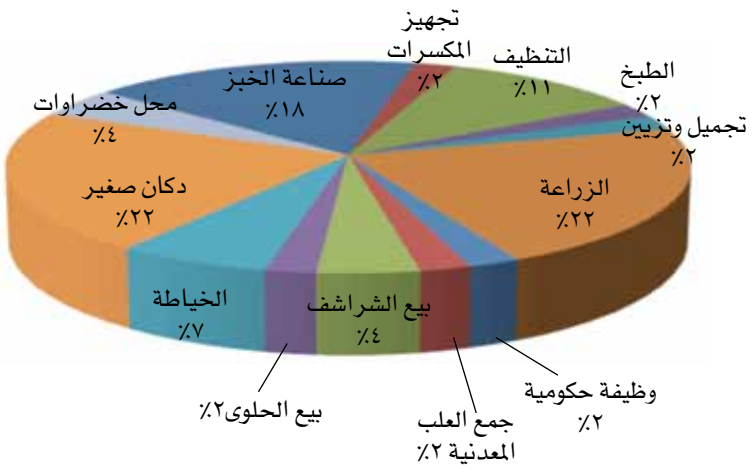

شكل (٤): الأنشطة المدرَّة للدخل للنساء المعيلات

فاطمة (٣٢ عاماً)، لديها طفلين وقضى زوجها في تبادل لاطلاق النار في بغداد في عام ٢٠٠٧، تحدثت قائلة: «كانت النساء في منطقتي يشكين من أنهن لا يشعرن بالارتياح عندما يخرجن إلى السوق لشراء الملابس ومستلزمات المنزل. وفي العام الماضي، بدأت مشروعاً تجارياً لبيع الملابس. أبيع ملابس للأطفال والنساء، وكذلك الشراشف. ابني يساعدني في شراء البضائع من السوق الرئيسي، ثمَّ أقوم ببيعها ثانية من منزلي. أسعاري أعلى قليلا، لكن لديَّ زبائني. في البداية كنت أبيع فقط للأقارب، ولكن الآن لديَّ زبائن من الحيّ الذي أسكن فيه. تحضر النساء وتقيس الملابس، بينما نحتسي الشاي. والآن أحاول توسيع تجارتي ببيع الزهور.»

تختار بعض النساء العمل مع أخريات لديهنَّ ظروف مشابهة. قُتل زوج «أم فيصل» خلال أحداث العنف الطائفي في عام ٢٠٠٦، لذا قرَّرت البدء بمشروع مزرعة صغيرة بملحقاتها في بغداد بالتعاون مع أرملة أخرى.

تحدثت «أم فيصل» قائلة: «قلت لصديقتي دعينا نضع أموالنا معاً ونشتري بقرة. سوف يكون ذلك مفيداً لي ولكِ أيضاً، وسيكون بمقدورنا إعالة أطفالنا اليتامى. لا تحصل أيٌّ منَّا على دعم أو رواتب من الحكومة. هذه الطريقة ستمكننا من مساعدة بعضنا البعض.»

أثرت سنوات الحرب والعوز على تغيير نظرة الناس تجاه عملِ المرأة ودورها في المجتمع، فقد أجبرتها القيود المالية على أن تصبح معيلاً مستقلاً، وهو الدور الذي أضحى أكثر قبولاً عن ذي قبل. وذكرت أغلب النساء اللواتي أُجريت معهنَّ مقابلات أن عملهنَّ أصبح أمراً مقبولاً.

الدعم الحكومي

بالرغم من تدهور نظام الرعاية الاجتماعية بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٣، لا يزال العديد من الأشخاص الأكثر عوزاً في العراق يحصلون على رواتب الرعاية. وتقع مسؤولية مساعدة الأسر الأكثر عوزاً التي تعيلها النساء على عاتق مديرية رعاية المرأة، التي تأسست حديثاً عام ٢٠٠٨، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مكتب رئيس الوزراء. وتضطلع مديرية رعاية المرأة بأعمال المساعدة التي كانت تتولاها شبكة الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

يتراوح راتب الرعاية للعائلات من ٥٠ ألفاً إلى ١٧٥ ألف دينار عراقي شهرياً، (أي ما يعادل ٤٣-١٥٠ دولاراً أميركياً)، وفقاً لعدد الأطفال. وفي حين لا يفي هذا المبلغ بجميع احتياجات الأسرة، لكنه يمكن أن يصنع الفرق بين الوقوع في هاوية الفقر المدقع أو القدرة على التعامل معها.

الحصول على الوثائق المطلوبة للتسجيل في برنامج راتب الرعاية يستهلك للأسف وقتاً وجهداً كبيرين، علاوة على تكاليف المواصلات. وليس بمقدور مديرية رعاية المرأة الاستجابة لطلبات كل المتقدمات بسبب شح الموارد وقلة الموظفين، كما تعاني المديرية من ضآلة الميزانية وأوجه قصور أخرى. ومنذ إنشائها، وجَّهت المديرية مواردها المحدودة لغرض تبسيط الإجراءات وتحسين عملية الصرف، بدلاً من زيادة عدد المستفيدات، وهو ما حال دون تسجيل كل النساء المستحقات لاستلام راتب الرعاية. وبموجب الإحصاءات الرسمية، تمَّ تسجيل ٤٠٪ فقط من النساء المستحقات على مستوى العراق ككل. ووفقاً للمقابلات التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار الاستبيان، الذي ركز بشكل خاص على النساء الأكثر احتياجاً، يستلم ١٩ ٪ فقط منهنَّ راتب الرعاية.

يحق لمعظم المواطنين العراقيين، باستثناء الأثرياء، الحصول على الحصص الغذائية التموينية من خلال نظام التوزيع الحكومي. وتستلم كل الأسر التي تعيلها النساء تقريباً حصصاً تموينية، وإن لم يكن على أساس منتظم. وقد صرحت النساء اللواتي شملهن الإستطلاع بأنهنَّ يحصلن على حصص غذائية مرة واحدة كل عشرة أسابيع كمعدل عام. وقد تأتي الحصص التي يستلمنها مخيبة للآمال أحياناً، خاصة عندما لا تتضمن سوى الأرز والزيت، على سبيل المثال.

شبكة الدعم المنهكة

تُعَدُّ الأسر التي تعيلها النساء من بين الفئات الأكثر احتياجاً في البلاد. وتبذل المجتمعات المحلية جهوداً حثيثة لمساعدة هذه الأسر باستخدام مواردها المحدودة للغاية.

وللحصول على الدعم، تعتمد النساء المعيلات أساساً على الأقارب، ويلي ذلك الجيران والمساجد. ولم يكن لدى حوالي ٣٠ ٪ من النساء اللواتي تمّ مقابلتهن مصدراً ثابتاً للدخل على الإطلاق، فهنَّ لا يعملن ولا يتلقين مبالغ منتظمة من الأقارب أو غيرهم، وبالتالي يعتمدن على المساعدات العشوائية، كالزكاة، والهبات الغذائية، والهدايا المنزلية.

ويتلقى أكثر من ٦٠ ٪ من النساء اللاتي جرت مقابلتهن طعاماً من المجتمع المحلي، ويسكن بعضهن في بيوت تبرع بها الجيران رأفة بحالهن. لذا، يعتمد هؤلاء النسوة اعتمادا كلياً على المساعدات الخيرية، وليس بمقدورهنَّ التحكم في انتظام أو مدَّة المساعدات التي يتلقينها.

أمّا الوجه الإيجابي، فإنَّ المصاعب يأتي معها قدر كبير من الودِّ والتضامن. وقد أعرب ٨٩ ٪ من النساء اللواتي تمَّ مقابلتهن أنهن يتلقين دعماً كبيراً من مجتمعاتهن المحلية. ومن ناحية أخرى، فمن الواضح أن مثل هذه النظم الخيرية من هذا النوع، الذي يجعل الأسر التي تعيلها النساء تعتمد على المعونات واستنزاف موارد المجتمع الشحيحة أصلاً، غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل.

وبالتالي، فقد أقرَّ قادة المجتمع الذين أُجريت معهم مقابلات بأنه ينبغي تقديم المساعدة للأسر التي تعيلها النساء، على سبيل الأولوية، وتشجيع هؤلاء النسوة على الاستقلال الاقتصادي للحدِّ من العبء الذي يثقلن به كاهل الآخرين، وهذا دليلٌ على أن المجتمعات المحلية أصبحت أكثر ميلاً لقبول اضطرار النساء أحياناً للعمل، خاصة في ظل غياب المعيل التقليدي.

قال أحد رجال الدين من منطقة الزعفرانية في بغداد: «يجوز للمرأة أن تعمل ما دام النشاط التجاري لا يسيء إليها. بل قد يتوجب عليها أن تعمل، إن كانت تعيش من دون زوج.»

أشكال الدعم المفضَّلة

طُلب من النساء اللواتي أجريت لهنَّ مقابلات اختيار ثلاثة أنواع من الدعم الذي يعتبرنه مناسباً على المدى الطويل، ثمَّ ترتيبها تنازلياً بحسب الأهمية: الراتب النقدي الحكومي، والمساعدات الغذائية، ودعم الأنشطة التجارية المدرَّة للدخل، وتأمين وظيفة أو التدريب المهني. ويعرض الجدول التالي إجابات النساء عن هذا السؤال.

فضَّلت الأغلبية الساحقة من النساء اللاتي تمّ مقابلتهنّ الحصول على مساعدات نقدية دائمة من الحكومة. وكان خيارهنّ الثاني هو البدء في نشاط تجاري مُدرّ للدخل.

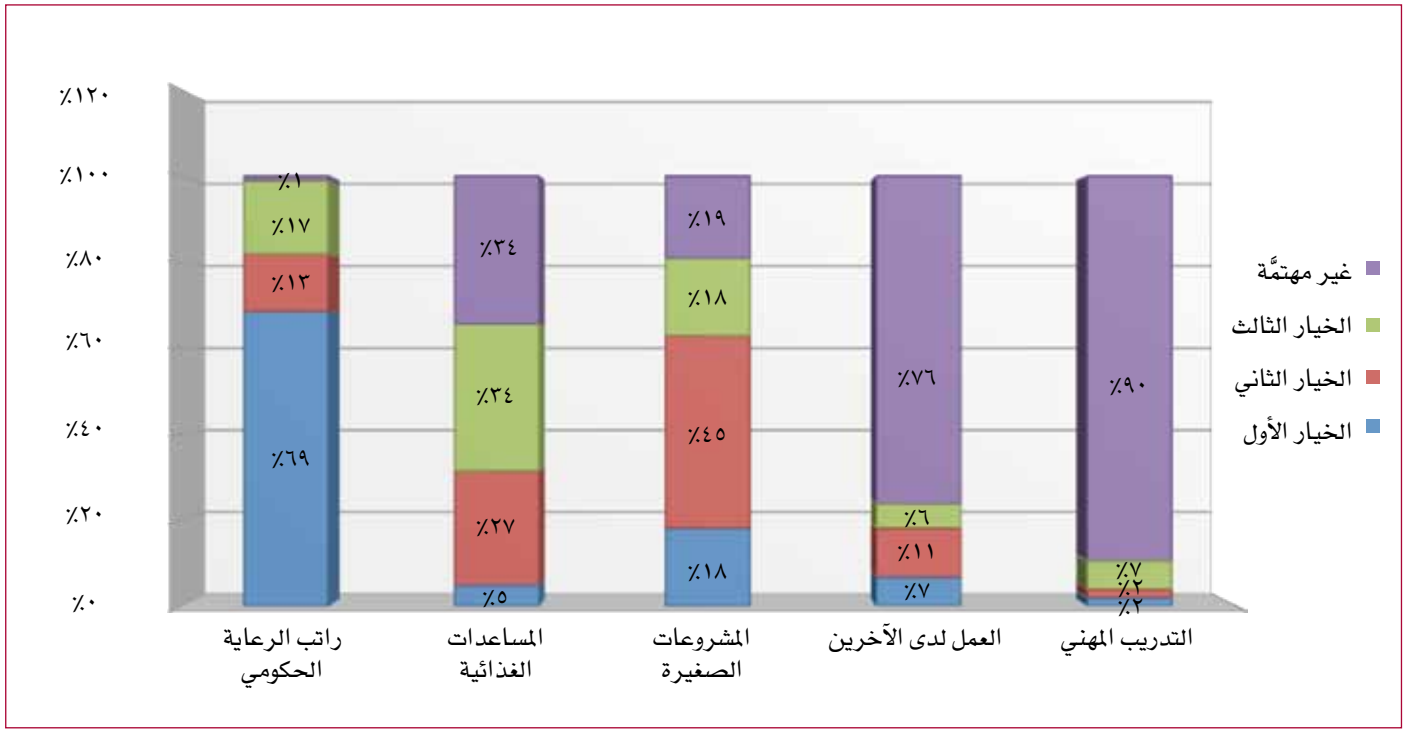

شكل (٥): أشكال الدعم التي تفضلها النساء المعيلات

أحلام النساء

أحلام المرأة العراقية هي نفسها أحلام النساء في كل مكان، فغاية طموحهنّ هي توفير مستقبل أفضل لأطفالهنّ. كذلك تحلم النساء اللاتي تمّ مقابلتهنّ بأن يكون لكل واحدة منهنَّ منزل مستقل، وكأنهنّ يرغبن في زيادة التأكيد على ظروف الحياة الصعبة.

قالت زينب (٤٣ عاماً) من خانقين: «أريد لولدي وظيفة جيدة في المستقبل كي يتمكن من مساعدتي، وأن تتزوج ابنتي من رجل مسلم صالح وغنيّ، يؤمّن لها كل ما تحتاج في المستقبل.»

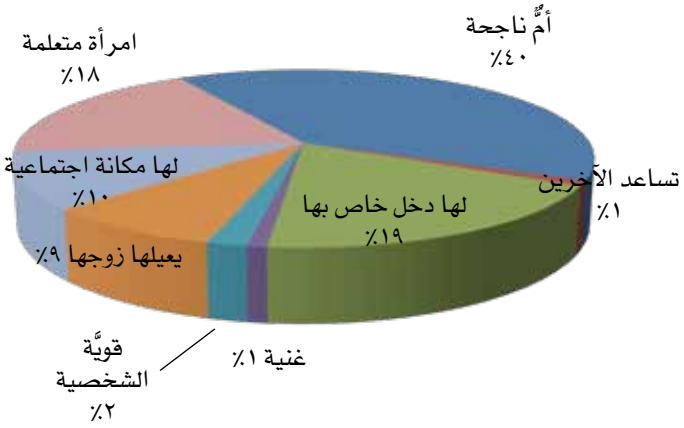

شكل (٦): خصائص المرأة الناجحة من وجهة نظر النساء المعيلات

أحلام بالاستقلالية

على الرغم من المصاعب التي يواجهنها، لا ترغب هؤلاء النسوة في الزواج مرة أخرى. ففي حين يجوز للأرملة أو المطلقة المسلمة الزواج من جديد، صرَّح ١٠ ٪ منهن فقط أنهنَّ سيتزوجن إذا سنحت لهن الفرصة بذلك. وكان أكبر مخاوفهنّ هو أن يسيء الزوج الجديد معاملة أطفالهن من الزيجة الأولى. عما إذا كنّ يفضّلن الزواج من رجل غنيّ أو الحصول على دعم لمدخولاتهن، فضَّل ٧٠ ٪ منهنَّ دعم الدخل على الزواج.

وفي الختام، فإنَّ المرأة الناجحة، من وجهة نظر النساء اللاتي تمّ مقابلتهنّ في هذا الاستبيان، هي الأمُّ التي يمكن أن تؤمّن لأبنائها مستقبلاً مشرقاً، وهي المرأة المتعلمة التي تجني دخلها الخاص وتكسب عيشها بنفسها.

©ICRC

للاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر – بعثة العراق

بعثة بغداد
هاتف: ٦١٥ ١٩٦٤ ٧٨٠ ٩٦٤+ أو ١٢٦ ٤٤٣٨ ٧٧٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: iqs_iraq@icrc.org

البعثة الفرعية في بغداد
هاتف: ٢٤٦٤ ١٩٢ ٧٩٠ ٩٦٤+ أو ١٠٩ ٩٦٤١ ٧٨٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: bgd_bagdadcentre@icrc.org

مكتب كركوك
هاتف: ٢٤٦٤ ١٩٢ ٧٩٠ ٩٦٤+ أو ١٠٩ ٩٦٤١ ٧٨٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: kir_kirkuk@icrc.org

البعثة الفرعية في أربيل
هاتف: ٨٥٢ / ٨٥١ / ٨٥٠ ٧٢ ٢٢ ٦٦ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: erb_erbil@icrc.org

مكتب دهوك
هاتف: ٦٧ ٤٤ ٧٢٢ ٦٢ ٩٦٤+ أو ٧١ ٠٠ ٤٨٧ ٧٥٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: doh_dohuk@icrc.org

مكتب السليمانية
هاتف: ٢٧٢٩ ٣٣٠ ٥٣ ٩٦٤+ أو ٣٠٦٠ ٣٣٠ ٥٣ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: sul_suleymanieh@icrc.org

البعثة الفرعية في النجف
هاتف: ٥٩٦٢ ٤٩٢ ٧٧٠ ٩٦٤+ أو ٦٠٤٨ ٢٠٢ ٧٨٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: naj_najaf@icrc.org

مكتب البصرة
هاتف: ٦٠٠ ١٠٩٩ ٧٨٠ ٩٦٤+ أو ٩٨٠ ١٩١٦ ٧٩٠ ٩٦٤+
البريد الإلكتروني: bas_basrah@icrc.org

مكتب دعم العراق في عمّان (الأردن)
هاتف: ٩٩٤ ٢٣ ٥٥ ٦ ٩٦٢+
البريد الإلكتروني: iqs_iraq@icrc.org

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وقد تمخّضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

2011.0183/004

www.icrc.org

ICRC